

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ٧ "تطبيق منهج إعادة العرض بموجب المعيار الدولي للمحاسبة ٢٩ "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح""

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ٧ "تطبيق منهج إعادة العرض بموجب المعيار الدولي للمحاسبة ٢٩ "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح""، الصادر عن مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، كما صدر من غير أي تعديل.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي ٧

تطبيق منهج إعادة العرض بموجب المعيار الدولي للمحاسبة ٢٩ "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح"

المراجع

- المعيار الدولي للمحاسبة ١٢ "ضرائب الدخل"
- المعيار الدولي للمحاسبة ٢٩ "التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم الجامح"

الخلفية

١ يقدم هذا التفسير إرشادات حول كيفية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة ٢٩ في فترة التقرير التي تحدد فيها المنشأة وجود تضخم جامح في اقتصاد عملتها الوظيفية، عندما لا يكون ذلك الاقتصاد يواجه تضخماً جامحاً في الفترة السابقة، وبناءً عليه، تعيد المنشأة عرض قوائمها المالية وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٢٩.

الإشكالات

- ٢ الإشكالات التي يتناولها هذا التفسير هي:
- (أ) كيف ينبغي تفسير المتطلب "... معبراً عنها بوحدة القياس الجارية في نهاية فترة التقرير" في الفقرة ٨ من المعيار الدولي للمحاسبة ٢٩ عندما تطبق المنشأة المعيار؟
- (ب) كيف ينبغي أن تحاسب المنشأة عن بنود الضريبة المؤجلة الافتتاحية في قوائمها المالية المعاد عرضها؟

الإجماع

٣ في فترة التقرير التي تحدد فيها المنشأة وجود تضخم جامح في اقتصاد عملتها الوظيفية الذي لم يكن يواجه تضخماً جامحاً في الفترة السابقة، يجب على المنشأة أن تطبق متطلبات المعيار الدولي للمحاسبة ٢٩ كما لو كان الاقتصاد يواجه دائماً تضخماً جامحاً. وبناءً عليه، ففيما يتعلق بالبنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية، فإن قائمة المركز المالي الافتتاحية للمنشأة في بداية أسبق فترة معروضة في القوائم المالية يجب أن يعاد عرضها لتعكس أثر التضخم من التاريخ الذي تم فيه اقتناء الأصول وتم فيه تكبد الالتزامات أو تحملها وحتى نهاية فترة التقرير. وفيما يتعلق بالبنود غير النقدية المسجلة في قائمة المركز المالي الافتتاحية بالمبالغ الجارية في تواريخ أخرى بخلاف تواريخ الاقتناء أو التكبد، يجب أن يعكس إعادة العرض بدلاً من ذلك أثر التضخم من التواريخ التي تم فيها تحديد تلك المبالغ الدفترية وحتى نهاية فترة التقرير.

٤ في نهاية فترة التقرير، يتم إثبات وقياس بنود الضريبة المؤجلة وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ١٢. وبالرغم من ذلك، فإن أرقام الضريبة المؤجلة في قائمة المركز المالي الافتتاحية لفترة التقرير يجب تحديدها كما يلي:

(أ) تعيد المنشأة قياس بنود الضريبة المؤجلة وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ١٢ بعد أن تكون قد قامت بإعادة عرض المبالغ الدفترية الاسمية لبنودها غير النقدية في تاريخ قائمة المركز المالي الافتتاحية لفترة التقرير بتطبيق وحدة القياس في ذلك التاريخ.

١ يستند تحديد التضخم الجامح إلى اجتهاد المنشأة بشأن الضوابط الواردة في الفقرة ٣ من معيار المحاسبة الدولي ٢٩.

(ب) يُعاد عرض بنود الضريبة المؤجلة التي سبق قياسها وفقاً للفقرة (أ) تبعاً للتغير في وحدة القياس من تاريخ قائمة المركز المالي الافتتاحية لفترة التقرير وحتى نهاية فترة التقرير تلك.

وتطبق المنشأة المنهج الوارد في (أ) و (ب) عند إعادة عرض بنود الضريبة المؤجلة في قائمة المركز المالي الافتتاحية لأية فترات مقارنة معروضة في القوائم المالية المعاد عرضها لفترة التقرير التي تطبق فيها المنشأة المعيار الدولي للمحاسبة ٢٩.

٥ بعد أن تكون المنشأة قد قامت بإعادة عرض قوائمها المالية، فإن جميع الأرقام المقابلة في القوائم المالية لفترة تقرير لاحقة، بما في ذلك بنود الضريبة المؤجلة، يتم إعادة عرضها بتطبيق التغير في وحدة القياس لفترة القياس اللاحقة تلك فقط على القوائم المالية المعاد عرضها لفترة التقرير السابقة.

تاريخ السريان

٦ يجب على المنشأة تطبيق هذا التفسير للفترات السنوية التي تبدأ في ١ مارس ٢٠٠٦ أو بعد ذلك التاريخ. ويُشجّع على التطبيق الأسبق. وإذا طبقت المنشأة هذا التفسير على القوائم المالية لفترة تبدأ قبل ١ مارس ٢٠٠٦، فيجب عليها الإفصاح عن تلك الحقيقة.